

قضاة المحاكم السعودية .. أدوات بن سلمان لتكريس الظلم والبطش



التغيير

تحول قضاة المحاكم في المملكة ، خلال عهد محمد بن سلمان إلى أدوات لتكريس الظلم والبطش بدلا من تحقيق العدالة والاستقرار الاجتماعي.

وسيطر الحاكم الطائش منذ توليه الحكم صيف 2017 بانقلاب داخل الديوان الملكي، على جميع مفاصل مؤسسات الدولة وجعل المحاكم وقضاتها "أدوات" لتعزيز سطوته.

واعتقل بن سلمان المئات من الأكاديميين والمثقفين والدعاة والحقوقيين وغيرهما لإحكام تطبيق حكمه وعدم مخالفته.

وبرز خلال السنوات الماضية، أسماء قضاة داخل محاكم المملكة ، أصدروا أشد الأحكام بحق معتقلي الرأي والإصلاحيين، بعدما تخلوا عن واجبهم بحفظ حقوق المواطنين.

واشتهر من هؤلاء القضاة ثلاثة، أولهم: القاضي نبيل الجبرين الذي حكم بالسجن 6 سنوات في حق الشيخ المحتسب فهد القاضي وانتهى به الحال ميتاً في محبسه بعد أيام قليلة من صدور الحكم بحقه.

وثانيهم: عبد العزيز بن مداوي آل جابر أحد أقدم قضاة المحكمة الجزائرية المتخصصة الذي اشتهر بإصداره أحكاماً صادمة تتعلق بتهمة "التأليب ضد ولي الأمر".

وآل جابر حكم بالسجن والمنع من السفر بحق الشيخ الدكتور يوسف الأحمد بعد مطالبته بمنع اعتقال أهالي المعتقلين عام 2011.

يعرف آل جابر بسرعة إصداره لأحكام الإعدام والسجن لفترات زمنية طويلة في محاولة للتودد لبن سلمان الذي عينه عام 2018 في منصب مساعد رئيس المحكمة الجزائرية المتخصصة.

وثالث هؤلاء القضاة هو: الشاب عبد العزيز الحارثي الذي يحاول إثبات نفسه عبر إصدار أحكام قاسية تظهر جرأته أمام المسؤولين وتحقق رضا بن سلمان السريع عنه.

يجتمع هؤلاء الثلاثة وآخرين معهم في تحويل المحاكم إلى شرك يتضمن ممارسات سيئة المتحكم فيه شخص واحد في غياب تام لأي محاسبة أو مراقبة.

قالت منظمة سند لحقوق الإنسان إن انحياز القضاء في المملكة حوله إلى أداة للقمع الحكومي وسحق أي معارضة سلمية للنظام في المملكة.

وذكرت المنظمة أن القضاء في المملكة أصبح أداة قمع واضحة تستخدمها السلطة ضد منتقدي سياستها، من الناشطين والمفكرين والمعبزين عن آراءهم.

ويعاني القضاء في المملكة من انحياز صريح لصالح مزاجيات أصحاب القرار في الدولة، على حساب حقوق معتقلي الرأي.

ويتعرض معتقلي الرأي بسجون السلطة، لأحكام جائرة، فالكثير منهم يحرمون من توكيل محام، ويتم محاكمتهم من قبل قضاة مخصصون لهم اليد في إصدار الأحكام التي تحارب معارضي سياسة ابن سلمان.

وأثارت أحكام قضاة سلطات آل سعود بحق النشطاء والناشطات المعتقلين في سجون المملكة غضبا حقوقيا دوليا .

ودفعت المحاكمات الأخيرة لعدد من الحقوقيين والحقوقيات في سجون آل سعود، برئيس منظمة ماجنيتسكي “ بيل براودر” للتحرك ضد هؤلاء القضاة.

ويسعى رئيس المنظمة بيل براودر الذي عمل على تشريعات قانون الماغنيتسكي في أوروبا وأمريكا وكندا لمعاقبة قضاة آل سعود.

وقالت مصادر حقوقية لـ”التغيير” إن “براودر” يعمل على إدراج أسماء القضاة والمدعين الذين تواطؤ على تعذيب وتسييس قضية لجين الهذلول.

ورجحت المصادر أنه في حال إدراج أسماء هؤلاء القضاة ستجمد جميع أصولهم ويُمنع عليهم من دخول دول أوروبا وأمريكا وكندا.